**CBD**

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG8J/4/2
1 December 2005

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

**الاتفاقية المتعلقة**
**بالتنوع البيولوجي**

الفريق المفتوح العضوية العامل بين الدورات
المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها
في اتفاقية التنوع البيولوجي
الاجتماع الرابع
غرناطة، اسبانيا، 23-27 كانون الثاني/يناير 2006
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

**تقرير مرحلي عن تنفيذ برنامج العمل الخاص بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها**

**مذكرة من الأيمن التنفيذي**

**أولاً : مقدمة**

1- في الفقرة 3 من المقرر 16/7 جيم طلب مؤتمر الأطراف من الأمين التنفيذي أن يعد تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الخاص بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها ، على أساس المعلومات الواردة في التقارير الوطنية والمعلومات الأخرى ذات الصلة ، وذلك للإجتماع القادم للفريق المفتوح العضوية العامل بين الدورات المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها .

2- وفقاً للمقرر السالف الذكر ترتكز المذكرة الحالية على أساس المعلومات المستمدة من التقارير الوطنية الثالثة بموجب المادة 26 من اتفاقية التنوع البيولوجي ، وهي التقارير التي وردت حتى 30 أكتوبر 2005 والشكل المشترك المتفق عليه لكفالة التماسك في التبليغ عن برنامج العمل والقضايا الداخلة في ذلك البرنامج هو الوضع القائم والاتجاهات والانجازات والعوائق التي تعرقل التنفيذ . والقضايا الرئيسية التي تمت معالجتها تحت هذه العناوين والمتصلة بالمادة 8(ي) والأحكام الخاصة بها ، هي الأوضاع القائمة والاتجاهات بشأن ما لدى المجتمعات الأصلية والمحلية من معارف تقليدية ، والخطوط الإرشادية أكوي : كون ، وبناء القدرة ومشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية ومساندة التنفيذ والغورتس GURTS

* UNEP/CBD/WG8J/4/1

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية

3- على أساس الشكل المتفق عليه يتضمن القسم الثاني من هذه الوثيقة تحليلاً للأوضاع القائمة والاتجاهات بشأن تنفيذ المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها . أما القسم الثالث فينظر في الانجازات بينما ينظر القسم الرابع في العوائق التي تعرقل تنفيذ المادة 8(ي) ويقترح القسم الخامس توصيات كي ينظر فيها الفريق العامل .

4- ينبغي أن يلاحظ أنه في وقت كتابة هذا التقرير المرحلي كان هناك فقط ثلاثون طرفاً قد قدمت تقريرها الوطني الثالث . وتبعاً لذلك لا يتضمن هذا التقرير المرحلي إلا صورة محدودة لتنفيذ المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها . غير أنه فيه عينةٌ للمبادرات التي صدرت عن مختلف الأطراف ومن المحاولات لرسم اتجاهات عريضة الخطوط

## ثانياً : الأوضاع القائمة والاتجاهات

*نظرة عامة إلى تنفيذ المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها*

**الأوضاع القائمة والاتجاهات بشأن ما لدى المجتمعات الأصلية والمحلية من معارف وابتكارات وممارسات**

السؤال 58 : *هل ساند بلدكم المجتمعات الأصلية والمحلية في القيام بدراسات ميدانية لتحديد الأوضاع القائمة والاتجاهات والتهديدات المتصلة بالمعارف والابتكارات والممارسات التي لدى المجتمعات الأصلية والمحلية (المقرر 16/7) ؟*

5- يتضمن هذا القسم تحليلاً للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية الثالثة . وهناك عدد محدود من المشروعات التي تساند فيها الحكومة المجتمعات الأصلية والمحلية في القيام بدراسات ميدانية لتحديد الأوضاع القائمة والاتجاهات والتهديدات المتعلقة بالمعارف التقليدية قد تم التبليغ عنها إما باعتبارها أمراً قد جرى تنفيذه أو أمراً قيد النظر لدى 15 من 30 بلداً قائماً بالتبليغ . والواقع أن السويد وحدها قد وصفت مشروعاً يغطي البلد كله ويشمل جميع الاستعمالات التقليدية للموارد البيولوجية . وقد تلقى المركز السويدي للتنوع البيولوجي مساندة الحكومة وقام ، في تشاور واسع مع المجتمعات الأصلية والمحلية ، بعملية تقييم عامة لتنفيذ المادة 8(ي) . وقد أدى التقرير إلى البرلمان عن عملية التقييم هذه إلى اقتراح وضع خطة عمل للمعارف التقليدية في السويد . وقامت بعض البلدان بوصف مشروعات بحث داخل الجامعات ، مثل تايلاند . وهناك ستة مؤسسات رئيسية على الأقل في تايلاند تساند بنشاط بحث المجتمعات وأسفر ذلك عن بعض النتائج الهامة ولاسيما عن تأييد قدرة المجتمعات الأصلية والمحلية على رصد ما لديها من تنوع بيولوجي محلي وتقييم قيمته . وهناك عدة تقارير وطنية أخرى ناقشت مشروعات مولتها على نطاق واسع المنظمات غير الحكومية مثل الصين وبتسوانا وتايلاند وكذلك مشروعات دولية تجريها بلجيكا وألمانيا . وكان ثمة عدة دراسات ميدانية تجريها الحكومات تركز على مجالات أو أنماط معينة من المعارف كما في الصين وتايلاند وليسوتو واستونيا وزيمبابوي .

**الأولوية المعطاة لتنفيذ المادة 8(ي) .**

6- إن الأطراف قد وصفت ، في تقاريرها الوطنية الثالثة ، مستوى الأولوية التي تعطيها لكل مادة من مواد الاتفاقية . وبالنسبة لكل مادة قررت الأطراف برنامج عملها معطية إياه أولوية منخفضة أو متوسطة أو عالية . وفيما يتعلق بالمادة 8(ي) رأت تسعة أطراف أن المادة المذكورة تمثل أولويةً عالية في العمل بينما رأت

عشرة أطراف أنها ذات أولوية متوسطة ورأت عشرة أطراف أخرى أنها ذات أولوية منخفضة وكان هنـــاك حكم واحد من الأحكام المختلفة – هو المادة 16 ( الحصول على التكنولوجيا ونقلها ) حصل على عدد أقل من الأطراف التي وصفت برنامج العمل بأنه ذو أولوية عالية . وبالإضافة إلى ذلك فإن المادة 8(ي) حصلت على أعلى رقم من تقديرات " الأولوية المنخفضة " . وجميع البلدان التي وصفت المادة 8(ي) بأنهـــا ذات أولويـــة عالية قد اعترفت بدور المجتمعات الأصلية أو المحلية ، فيما عدا ألمانيا . غير أن جهود ألمانيا فـــي مجـــال التعاون الدولي تشمل قدراً محسوساً من العمل مع المجتمعات الأصلية والمحلية . ومن ضمن البلـــدان التـــي صنفت المادة 8(ي) في مصاف الأولوية المنخفضة لم يكن موجوداً فيها أية مجتمعات أصلية أو محلية فيمـــا عدا المغرب . وأخيراً فإن الأطراف التي صنفت المادة 8(ي) في مصاف الأولوية المتوسطة أقرت جميعاً أن لديها مجتمعات أصلية ومحلية .

| مستوى الأولوية المعطاة إلى المادة 8(ي) من الدول الأعضاء التي قامت بالتبليغ | | |
|---|---|---|
| **أولوية عالية** | **أولوية متوسطة** | **أولوية منخفضة** |
| بنجلاديش | الجزائر | بلجيكا |
| الصين | بتسوانا | قبرص |
| تركمستان | كونغو | اسرائيل |
| فنلندا | ايستونيا | ايسلندا |
| ألمانيا | هنغاريا | ايطاليا |
| موريتانيا | ناميبيا | المملكة المتحدة |
| نيو | النرويج | مقدونيا |
| سينغال | بولندا | المغرب |
| تايلاند | جمهورية كوريا | |
| | السويد | |

7- على الرغم من أنه من الصعب تبين اتجاهات أو إجراء مقارنات بالتقارير الوطنية الثانية بسبب ما طـــرأ من تعديلات عن هيكلة التبليغ واختلاف الأرقام والتوليفات الواردة من الدول الأعضاء القائمة بالتبليغ بالقياس إلى التقارير الوطنية الثانية إلا أنه يبدو أن الأولوية المعطاة لتنفيذ المادة 8(ي) قد تناقصت وقد أجـــاب 44% من الـــ 92 طرفاً التي أرسلت إجاباتها في التقارير الوطنية الثانية عن السؤال الخاص بأولوية العمل الداخل تحت بند المادة 8(ي) باعتبارها ذات أولوية عالية بالقياس إلى 30% فقط من الـــ 30 طرفاً أعطت أولويـــة عالية لتلك المادة في التقرير الوطني الثالث .

**غورتس GURTS**

السؤال 57 : *هل قام بلدكم بوضع وتطوير برامج لبناء القدرة تشمل وتمكن المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات الأصلية والمحلية وغيرهم من أصحاب المصلحة من المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار المتعلقة بتكنولوجيات تقييد الاستعمال الجيني ؟ ( غورتس )*

8- هناك قدر قليل من الضلوع المباشر من جانب صغار الحائزين من المزارعين والجماعات الأصلية والمحلية وغيرهم من أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار المتعلقة بتكنولوجيات تقييد الاستعمال الجيني . والواقع أنه لا يوجد أي طرف أبلغ أن لديه برامج شاملة للغورتس Gurts تنطوي على إشراك أصحاب المصلحة الأصليين . غير أنه يوجد 12 بلداً قامت بالتنفيذ وهي قائمة بتطوير إجراءات المشاركة . فمثلاً تستعمل بتسوانا برامج إدارة الموارد الطبيعية ، التي ترتكز إلى المجتمعات نفسها كما تستعمل المنظمات القائمة على أساس المجتمعات والسياحة الايكولوجية كأدوات ناقلة للإشراك في عمليات صنع القرار وذكرت نيو وجمهورية كوريا أن الأطر لديهما التي تعالج موضوع غورتس GURTS تشمل جميع أصحاب المصلحة بما فيهم المجتمعات المحلية . وبعض البلدان مثل الصين لاحظت أن مشاركة أصحاب المصلحة هؤلاء أمرٌ غير ممكن بسبب وجود أنواع مختلفة من المصاعب . وذكرت هنغاريا أن هذه المسألة لا محل لها من الإعراب لأنهم لا يستعملون في هنغاريا نباتات محورة جينياً في زراعاتهم . وأخيراً قالت السويد أنه على الرغم من عدم وجود مثل هذه البرامج لديها إلا أن السويد ضالعةٌ في عدة مبادرات دولية من خلال وكالتها التعاونية للمساعدة على التنمية الدولية ومن خلال عدة منظمات غير حكومية وبنوك اقليمية للجينات .

الخطوط الإرشادية أكوي:كون

السؤال 59 : *هل شرع بلدكم في استعراض قانوني ومؤسسي للشئون المتصلة بتقييم الوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي ، بقصد ادماج الخطوط الارشادية اكويكون في التشريع والسياسات والإجراءات الوطنية ؟*

9- لم يقم أي بلد بالتبليغ عن التنفيذ الفعلي للخطوط الإرشادية أكوي كون . بيد أن استونيا وتايلاند قد أبلغتا عن عمليات استعراض تنظر في حماية المواقع المقدسة وتحسين آليات تقييم الوقع البيئي . وقالت النرويج أن لديها فعلاً ما يكفي من التشريع والآليات لحماية التراث الثقافي "سامي" . وقدمت السويد تمويلاً للمجتمعات الأصلية في العالم النامي لعقد ورش وبناء قدرة على تنفيذ الخطوط الإرشادية أكوي:كون وقالت زيمبابوي أنه لا يجري لديها استعراض في هذا الصدد غير أن التشريع الحالي بشأن تقييم الوقع البيئي يعالج بعض جوانب الخطوط الإرشادية .

السؤال 60 : *هل استعمل بلدكم الخطوط الإرشادية أكوي:كون في أي مشروع اقترح القيام به في الأماكن المقدسة و/أو الأراضي والمياه التي تشغلها بصفة تقليدية المجتمعات الأصلية والمحلية ؟ (المقرر 16/7)*

10- من مجموع 30 تقريراً توجد ستة تقارير تصف مشروعات في بلدانها استعملت الخطوط الإرشادية أكوي:كون . غير أن زيمبابوي والمغرب والصين اقترحت أن العمليات الجارية حالياً تتضمن فعلاً كثيراً من المتطلبات التي تقتضيها تلك الخطوط الإرشادية .

## ثالثاً . الانجازات والتطويرات

**مساندة التنفيذ**

السؤال 64 : *هل أنشأ بلدكم لجاناً استشارية للتنوع البيولوجي من وطنية أو دون اقليمية و/أو إقليمية للسكان الأصليين و المحليين ؟* والسؤال 65: *هل قام بلدكم بمساعدة منظمات المجتمعات الأصلية والمحلية على عقد مجتمعات اقليمية لمناقشة مقررات مؤتمر الأطراف ولإعداد الاجتماعات التي تعقد في نطاق الاتفاقية ؟*

11- هناك ما يزيد قليلاً عن ثلث البلدان التي قامت بالتبليغ قد أنشأت لجاناً إستشارية للتنوع البيولوجي ، من وطنية ودون الاقليمية و/أو اقليمية لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين . وهناك أيضاً 5 أطراف ساعدت أطراف منظمات المجتمعات الاقليمية والمحلية على عقد مؤتمرات محلية لمناقشة نتائج مقررات مؤتمر الأطراف والتحضير للاجتماعات في نطاق الاتفاقية . فمثلاً عقدت موريتانيا والمغرب والسويد وزيمبابوي ورشاً إما وطنية وإما اقليمية لمساعدة المجتمعات الأصلية والمحلية على مناقشة بعض المقررات لمؤتمر الأطراف والتحضير للإجتماعات التي تعقد في نطاق الاتفاقية . وعقدت بتسوانا اجتماعات محلية لمناقشة تلك القضايا . وذكرت ليسوتو تعذر استضافة أو تمويل تلك الاجتماعات بسبب نقص الموارد .

12- هناك مساندة محدودة لمساعدة مجتمعات السكان الأصليين والمحليين على صياغة خططهم الخاصة بالتنوع البيولوجي وبالتنمية لديها . وتوجد بعض المشروعات جرى وصفها في الصين من خلال القانون الصيني المتعلق بالاستقلال الذاتي للجنسية الاقليمية ومن خلال مشروعات انمائية مستمدة من جدول أعمال الصين للقرن الحادي والعشرين لمساندة بناء القدرة الاقليمية ( مثل مشروع تنمية الزراعة الايكولوجية وسبل العيش في المناطق الجبلية في ولاية يونان ) وهناك أيضاً مشروعات محدودة في بنغلاديش وفنلندا والمغرب والسويد وتايلاند كما توجد برامج دولية للمساندة صادرة عن المملكة المتحدة وألمانيا وبلجيكا .

**بناء القدرة ومشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية**

السؤال 61 : هل اتخذ بلدكم أية خطوات لتقوية وتعزيز قدرة المجتمعات الأصلية والمحلية على أن تشارك مشاركة فعالة في صنع القرار المتصل باستعمال ما لديها من معارف وابتكارات وممارسات تقليدية متعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي (المقرر 16/5 )

13- إن معظم الأطراف التي قدمت تقريرها قد ناقشت مبادرات شتى قامت بها أو تنظر فيها لتعزيز قدرة المجتمعات الأصلية والمحلية . فمثلاً جرى تنفيذ عدة آليات لإعادة توجيه قوى صنع القرار على المستوى المحلي نحو القضايا التي تؤثر بصفة خاصة في ذلك المجال . وقام بنغلاديش بتنفيذ مشروع ينطوي على نقل الإدارة على الأراضي الرطبة وحفظ مصائد الأسماك إلى مستوى المجتمعات . كما توجد حركة نحو نقل صنع القرار إلى الأيدي المحلية في السنغال وبولندا وزيمبابوي .

14- وبالإضافة إلى ذلك هناك عدة مشروعات تركز على زيادة دور المجتمعات الأصلية والمحلية في صنع القرار الوطني . ومن الأمثلة على ذلك قانون الجزر الصغيرة في استونيا وبرلمان "سامي" في فنلندا والنرويج ، ومقتضيات التشاور في السويد والمغرب والصين ، واسداء المساعدة لتكوين مجموعات من الناس مهتمة بالموضوع في ليسوتو .

15- هناك عدة مشروعات تستهدف زيادة القدرة الادارية والتنظيمية لدى المجتمعات المحلية والأصلية فيما يتعلق باستعمال المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية الخاصة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، مثل برامج التدريب والتوعية في بتسوانا وجهود بناء القدرة في ناميبيا من خلال WWF Life+10 ، ولجنة إدارة حوض الأنهار وبرنامج مكافحة التصحر ( من ضمن أنشطة أخرى ) ، أو مؤسسات بناء القدرة في تايلاند مثل مؤسسة تنمية نظام المجتمعات التي قامت بتنفيذ مشروع ناجح لـ"رسم خريطة للمجتمع " ) .

16- وأخيراً قامت ألمانيا وبلجيكا بوصف عدة مشروعات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تقوم بتمويلها لزيادة قدرة مجتمعات السكان المحليين والأصليين مثل Flemish fund for tropical forests and Sahelo-saharan antelopes program ، the Belgium Development Cooperation( وهي هيئة تساعد مشروعين للاستعمال المستدام في تنزانيا) ، أو لإسداء مساندة للمنظمات غير الحكومية مثل Fondo Indigena في بوليفيا أو COICA في الاكوادور .

السؤال 62 : *هل قام بلدكم بإنشاء آليات وخطوط إرشادية وتشريعات أو بإيجاد مبادرات أخرى مناسبة لتشجيع وتعزيز المشاركة الفعالة من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية في صنع القرار وتخطيط السياسة وايجاد وتنفيذ الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي على المستويات الدولي والاقليمي ودون الاقليمي والوطني والمحلي ؟ (المقرر 16/5)*

17- قامت عدة بلدان بمناقشة الآليات والخطوط الإرشادية والتشريعات والمبادرات الأخرى الرامية إلى تشجيع وتعزيز المشاركة الفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية في صنع القرار وتخطيط السياسة ووضع وتنفيذ تدابير الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي على المستويات الدولي والاقليمي ودون الاقليمي والوطني والمحلي . فمثلاً أصدرت بنجلاديش قانون حماية التنوع البيولوجي ومعارف المجتمعات ، وتستعمل بلجيكا نظام تعاونها الإنمائي للتركيز على الملكية المحلية للمشروعات الإنمائية بالنسبة لمقترحات المساعدة الواردة من الدول الأجنبية ، وتشجع سياسة الإنماء الريفي في بتسوانا على الأخذ بالنهوج الشاملة في مجال الموارد الطبيعية المرتكزة إلى سبل العيش والاتجار المستدام في المناطق الريفية . ولدى عدة بلدان تشريعات بيئية تشجع أو تقتضي مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية ، مثل لتوانيا وموريتانيا ولوسوتو والسويد . وجرى تطبيق تشريع لا مركزية صنع القرار في عدة بلدان مثل تايلاند ( بموجب قانون اللامركزية والاصلاح في الحكومة ) وناميبيا واستونيا ( خطة التنمية الريفية ) والصين ( قانون الاستقلال الذاتي للجنسيات المحلية ) . وقامت النرويج وبولندا بوضع خطوط إرشادية لمساندة مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية غير أنها ليست ملزمة .

السؤال 63 : *هل أوجد بلدكم آليات لتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية تتضمن أحكاماً محددة تقضي بالاشراك الكامل والنشط والفعال من جانب النساء في جميع عناصر برامج العمل ؟ (المقرر16/5 ، المرفق)*

18- لم يقم أي بلد بوصف آليات جرى تنفيذها على وجه التحديد لتشجيع مشاركة نساء المجتمعات الأصلية والمحلية في برنامج عمل اتفاقية التنوع البيولوجي (المقرر16/5 ، المرفق ) غير أنه يوجد لدى عدة بلدان

تدابير عامة لتشجيع المشاركة المتساوية بين النساء والرجال في صنع القرار ومشروعات بناء القدرة . فمثلاً يوجد في الصين قانون عن حماية مصالح النساء ويوجد في لوسوتو حصة قدرها 30% للنساء في المجالس المحلية الإنمائية التابعة للحكومة ، والموكول إليها جميع قضايا التنمية بما فيها إدارة الأراضي وحفظها . ولدى موريتانيا تمويل خاص متاح للنساء لإنشاء مجموعات ذات اهتمامات اقتصادية .

السؤال 65 : *هل قام بلدكم بإسداء مساندة مالية أو غيرها للمجتمعات الأصلية والمحلية في صياغة خطواتها الذاتية لتنمية المجتمع وخطط حفظ التنوع البيولوجي التي تمكن تلك المجتمعات من التواؤم مع استراتيجية مناسبة ثقافياً ونهجٍ مندمج ومتدرج يتمشى مع احتياجاتها الإنمائية ، بما يجاري الغايات والأهداف التي تسعى إليها المجتمعات .*

19- قامت 15 بلداً من 30 بلداً بالإبلاغ عن أنشطة مفيدة تتعلق بالسؤال 65 ، تتراوح بين مشروعات تملك زمامها المجتمعات مثل وضع خرائط للمجتمعات ورسم استراتيجيات للحفظ المحلي وبين المساعدة الدولية لمنظمات المجتمعات الأصلية والمحلية . وهناك 5 بلدان ( بلجيكا ، فنلندا ، ألمانيا ، السويد ، المملكة المتحدة ) أسهمت بمساعدة دولية ولاحظت أن التمويل كان يستهدف قضايا اجتماعية – سياسية واسعة النطاق مثل التنمية وبناء القدرة واللغات المحلية والثقافة وحقوق الإنسان ، ولكن هذه القضايا الواسعة لها وقعٌ على التنوع البيولوجي وهي بذلك ذات صلة بالموضوع . وكثير من البلدان المانحة أرسلت تبرعاتها من خلال مرفق البيئة العالمية ومؤسسات مالية دولية ( مثل بنك التنمية لعموم أمريكا ، وكذلك من خلال منظمات غير حكومية Fondo Indigena ) .

20- أبلغت السويد عن مبادرات طوعية من جانب القائمين بتربية الغزال القطبي "سامي" الذين قرروا تقديم خطط بيئية لكل مجتمع محلي "سامي" . وهذه الخطط هي جزءٌ من عمل تنفيذ أهداف الجودة البيئية الوطنية خصوصاً فيما يتعلق بالمناطق الجبلية . ولاحظت السويد أيضاً أنه لم يبذل الجهد الكافي لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية وأن حفظ الطبيعة مهيكلٌ في السويد هيكلة يسودها الترتيب الهابط من أعلى إلى أسفل غير أنها لاحظت أن التدابير البيئية في برنامج "CAP" والبرامج الأخرى تدعو إلى قيام الأفراد المحليين بالمشاركة في أعمال الحفظ في المجال التطبيقي ، ومع ذلك فإن وسائل إشراك المزارعين والعناصر المحلية الأخرى في التخطيط وصنع القرار أمرٌ لم يتم على نحوٍ وافٍ . وبالإضافة إلى ذلك فإن الوسائل والمجالات للإتصال بين العناصر المحلية وبين المديرين والخبراء لم ينظر فيها حتى الآن نظرةً ملية .

21- أبلغت الصين عن سياساتها بشأن الإستقلال الذاتي الإقليمي في مجالات مثل تنمية العلم التطبيقي والتكنولوجيا وإدارة البيئة . وبمساندة السياسات الحكومية تقوم الأقليات العرقية والبنادر التي تنحصر فيها جنسيات مختلفة ، بما يتمشى وأولويات التنمية في مجتمعاتهم ومتطلبات حفظ التنوع البيولوجي – آخذةً في تبني الاستراتيجيات المتوائمة مع الثقافة المحلية . فمثلاً إن رابطة التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية في ولاية يونان ، من خلال بحوث متعددة التخصصات وبناء القدرات ومن خلال نهجٍ تشاركي لتشجيع الحوار بين شتى الثقافات – تجعل السكان المحليين المنتمين إلى ثقافات محلية مختلفة وثقافات علمية شتى وأنظمة متباينة من اللغات والمعارف في مناطق الجنوب الغربي ، يعززون تقاليدهم الثقافية ويجدون طرائق جديدة

لتحسين سبل معيشتهم ورفع مستوى التنوع البيولوجي لديهم . إن أهداف " مشروع إنماء الزراعة الايكولوجية وسبل العيش في المناطق الجبلية بولاية يونان " هي تحسين الأمن والاستدامة لسبل العيش في المناطق الجبلية بالولاية المذكورة وتحسين إنتاجية النظام الانتاج الزراعي الجبلي على نحو مستدام وتحسين الاستعمال المستدام وإدارة وارد الغابات على نحو مستدام وإدارة المجتمعات المحلية لموارد المياه والأراضي وتعزيز المعرفة التقليدية وممارسة الزراعة الايكولوجية المحلية

المربع 47 : المرجو أن تتوسعوا أدناه في بيان تنفيذ هذه المادة وما يرتبط بها من مقررات مع التركيز بصفة خاصة على : نتائج ووقع التدابير المتخذة ؛ الاسهام في انجاز غايات الخطة الاستراتيجية للاتفاقية ؛ الاسهام في إحراز تقدم نحو هدف 2010 ؛ التقدم في تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية ؛ الاسهام في إنجاز الأهداف الانمائية للألفية ؛ المصاعب التي صودفت في التنفيذ .

22- بصفة عامة يبدو أنه لم يتحقق إلا تقدم محدود نحو غايات الخطة الاستراتيجية للاتفاقية وهدف 2010 وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي . بيد أن بعض البلدان قد خطت خطوات في هذا الاتجاه وأحرز بعضها نجاحاً كبيراً . فمثلاً لدى بنغلاديش قدر محدود من المشروعات التي يقود المجتمع زمامها لتعزيز صنع القرار محلياً وقامت بصياغة قانون حماية التنوع البيولوجي ومعارف المجتمعات لإيجاد أساس قانوني يكفل الحفظ والاستعمال المستدام للموارد وما يرتبط بها من معارف تقليدية . وقامت بنغلاديش أيضاً بالاستثمار في استعادة الأنظمة الايكولوجية المتدهورة لمحاولة خفض الفقر . ونشطت الصين نشاطاً كبيراً في مجال البحوث والتعزيز والحماية للطب التقليدي على مدى البلد كله وأصدرت برامج محلية وتشريعات وعقدت اتفاقات دولية لكفالة حماية واسعة لهذا الجانب الهام من المعارف التقليدية . وقالت جزر القمر أن لديها قليلاً من البحوث في هذا المجال وأنه لا يوجد اعتراف ولا وضع قانوني للمعارف التقليدية فيها ، على الرغم من استمرار ضياع تلك المعارف . وذكرت استونيا وبولندا أنه مع عدم وجود مجتمعات أصلية منفصلة لديهما فإنهما يستثمران في البحث والتعزيز والحماية للمعارف التقليدية ولأنماط العيش للمجتمعات المحلية . ولاحظت استونيا مع ذلك أن هذه التدابير كانت ذات أثر محدود حتى الآن ( من خلال خطة التنمية الريفية مثلاً ) بينما قالت بولندا أنها شهدت تقدماً كبيراً نحو هدف 2010 .

23- قالت عدة بلدان أن المادة 8(ي) والغايات والخطط المتصلة بها غير قابلة للتطبيق على المستوى الوطني إذ لا يوجد لديها مجتمعات أصلية . وينطبق هذا الكلام مثلاً على لاتفيا وليتوانيا والمملكة المتحدة وألمانيا . غير أن بلجيكا والمملكة المتحدة وألمانيا ناقشت أهمية هذه المسائل في مجال التعاون الدولي ( من خلال عدة برامج مثل " معهد دارون " ) . ولاحظت بلدان أخرى مثل لوسوتو والمغرب أنها تواجه صعوبات في مجالي المال والقدرة في تنفيذ المادة 8(ي) وهدف 2010 والخطة الاستراتيجية للمؤتمر وهلم جرا وأبلغت موريتانيا والمغرب وناميبيا إحراز تقدم إيجابي نحو هذه الأهداف وسلطت الضوء حول أهمية المعرفة التقليدية في اقتصادياتها وأهمية الدور الذي تلعبه المجتمعات الأصلية والمحلية في صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني .

ولاحظت تايلاند أن الاحتياجات المحلية وأحكام الدستور هي الدوافع الرئيسية إلى تنفيذ المادة 8(ي) وليست الاتفاقية نفسها

**رابعاً . العوائق التي تعرقل التنفيذ**

هناك عدة تحديات وعوائق تواجه البلدان في تنفيذ المادة 8(ي) وهي تتراوح ما بين العوائق المالية والنقص في بناء القدرة والوعي الاجتماعي والسياسي والعام والعوائق الديمغرافية . وأبلغت الأطراف أن العوائق العشرة الأكبر التي تعرقل تنفيذ المادة 8(ي) هي العوائق الآتية مرتبةً تنازلياً حسب خطورة عرقلتها للتنفيذ :

1- النقص في الموارد المالية والبشرية والتقنية
2- النقص في التدابير الاقتصادية الحافزة
3- النقص في التعليم العام ووعي الجمهور على جميع المستويات
4- عدم الاستعمال الكامل لما يوجد من معارف علمية وتقليدية
5- النقص في القدرات الوافية على البحث العلمي لمساندة جميع الأهداف
6- النقص في التعاون الأفقي بين أصحاب المصلحة
7- نقص القدرات لدى المجتمعات المحلية
8- نقص تضافر الجهود على الصعيدين الوطني والدولي
9- النقص في السياسات والقوانين المناسبة
10- القدرة غير الوافية على التصرف ، بسبب وجوه الضعف المؤسسي

وذكر أيضاً أن الفقر هو تحدٍ كبير خصوصاً بين البلدان الأفريقية .

**خامساً : توصيات**

إن الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها قد يرغب في توصية مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن بما يلي :

1- أن يطلب من الأمين التنفيذي مواصلة الابلاغ عن التقدم الذي يحرز في تنفيذ المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها على أساس المعلومات الواردة في التقارير الوطنية ، وذلك للاجتماع القادم للفريق العامل بين الدورات المفتوح العضوية المخصص للمادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام .
2- يقرر أن يعقد الاجتماع القادم للفريق العامل بين الدورات المفتوح العضوية المخصص للمادة 8(ي) والأحكام الخاصة بها قبل الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف لكفالة مزيد من التقدم في تنفيذ برنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها .

---